

بيان المجموعة العربية
أمام الدورة (209) للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو
يوليو 2020

السيد رئيس المؤتمر العام،
السيد رئيس المجلس التنفيذي،
السيدة المدير العام للمنظمة،
أصحاب السعادة، السيدات والسادة الحضور،

يطيب لي أن ألقى بيان المجموعة العربية في افتتاح أعمال
هذه الدورة التي تنعقد في ظرف دولي دقيق يرتبط بتفشي جائحة
فيروس كورونا التي قلبت عالمنا وحياة شعوبنا رأساً على عقب،
وفرضت تحديات غير مسبوقة أمام دولنا في شتى مجالات عمل
اليونسكو، لاسيما مع ما شهدته من ارتباك في العملية التعليمية،
وانقطاع للخدمات الثقافية، وتعرض المواقع التراثية لمخاطر عدة.

سوف يشهد العالم العربي، كغيره من المناطق، تغييرات
جذرية بعد انتهاء الأزمة سوف ترتب علينا جميعاً إعادة ترتيب
أولويات مجتمعاتنا، وتحقيق مزيد من الانفتاح على عالم المعرفة
والثقافة والعلوم، وهو الأمر الذي يحتم علينا أخذ حقائق
ومعطيات هذا العالم الجديد بعين الاعتبار عند صياغة
الاستراتيجية متوسطة الأجل المقبلة لليونسكو، وبلورة رؤية
مستقبلية لمعاونة الدول العربية في مرحلة ما بعد الجائحة.

وتشدد المجموعة العربية في هذا الإطار على أهمية دور اليونسكو في مساندة الدول العربية على مواجهة التحديات المختلفة الناجمة عن هذه الأزمة في قطاعات التعليم والعلوم والثقافة والاتصال، وتأخذ علماً بأهمية المبادرات التي انطلقت في بعض هذه القطاعات، لاسيما التعليم، فضلاً عن اقتناعها بضرورة إجراء الأمانة لحصر لجميع البرامج والمبادرات المطروحة من قبل المنظمة، وقياس أثرها، ودراسة مدى فعاليتها من وجهة نظر الدول المستفيدة في معالجة احتياجاتها.

السيدات والسادة الحضور،
و تولي أهمية محورية لقضية فلسطين المحتلة وعاصمتها القدس الشريف، هو الأمر الذي يتجسد في كافة البيانات العربية ومبادرات ملوك ورؤساء الدول العربية، كجهود جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية تلك المقدسات وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وجهود جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب رئيس لجنة القدس الداعمة للقضية الفلسطينية والرامية للحفاظ على الهوية العربية والطابع المميز للمدينة المقدسة كمدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات التوحيدية.

ومن هذا المنطلق، ترفض المجموعة العربية وتستنكر ما أعلنت عنه سلطات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعية - في أوج تلك الأزمة العالمية - من خطط لضم أراضٍ فلسطينية واسعة بما في ذلك غور الأردن، على نحو ينسف كل الأسس التي قامت عليها العملية السلمية بما في ذلك حل الدولتين، تحذر من التداعيات السلبية لهذا الإجراء على مجالات اختصاص اليونسكو،

لاسيما في ضوء الانتهاكات التي سيمثلها للعديد من اتفاقيات المنظمة وتوصياتها وقراراتها.

وفي هذا السياق، تتساءل المجموعة العربية عن مآل القرارات المعتمدة من قبل اليونسكو حول فلسطين المحتلة والمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة، سيما أنها تؤكد عدم شرعية وبطلان أي اعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل.... تلك القرارات التي لم تجد طريقها إلى التطبيق بعد، وهو ما ينطبق أيضاً على القرارات المتعلقة بالحرم القدسي الشريف وبلدة القدس القديمة والحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة في الخليل، وبعثة المتابعة التفاعلية إلى القدس القديمة وأسوارها، والطلب بوقف الحفريات الإسرائيلية غير الشرعية في القدس، وهي القرارات التي لم تعثر المجموعة على إجابة شافية حول الإجراءات العملية التي ستتخذ من أجل تطبيقها؟

السيدات والسادة الحضور،

تحتفل المنظمة بمرور خمسين عاماً على تبني اتفاقية عام 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وذلك في ضوء ما ورد بعدة قرارات صادرة ليس فقط من مؤتمر الدول الأطراف للمعاهدة ولجنتها الفرعية، ولكن أيضاً من مجلسنا التنفيذي ومن المؤتمر العام، وهي القرارات التي تتطلع المجموعة العربية لتطبيقها في ضوء التقارير المقلقة التي تشير إلى زيادة الأنشطة غير المشروعة و المرتبطة بسرقة والإتجار بالممتلكات الثقافية واستخدام الوسائل التكنولوجية للترويج لها.

ومع تأكيد المجموعة العربية على أن تطبيق الاتفاقية يقع على عاتق سلطات إنفاذ القانون في الدول الأطراف، ترى المجموعة بأن لليونسكو دوراً محورياً في خلق وعي دولي وتحالف مشترك

ضد جميع الممارسات السالبة للممتلكات الثقافية التي تشكل ركناً أساسياً في تاريخ الشعوب وهويتها في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك ترويج القواعد الأخلاقية المعتمدة من قبل منظماتنا.

السيد الرئيس،

لا يفوتني في ختام كلمتي أن أتقدم لكم جميعاً بالشكر على دعمكم خلال اجتماعات المجموعة التحضيرية للمجلس لمشروع القرار المقدم من مملكة البحرين – باسم المجموعة العربية – والرامي لإعلان الخامس من إبريل يوم عالمي للضمير اتساقاً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 329/73، باعتباره وسيلة لتعبئة جهود المجتمع الدولي بانتظام لتعزيز السلام والتسامح والإدماج والتضامن من أجل بناء عالم مستدام قوامه السلام والتضامن والوئام.

كما أود أن أؤكد مجدداً تطلع المجموعة العربية إلى أن تكون مناقشات هذه الدورة مثمرة لأقصى قدر ممكن، وأن نتمكن من اعتماد قرارات تخدم المنظمة ودولها الاعضاء خلال هذا الظرف الدقيق الذي تمر به البشرية.

أشركم على حسن الاستماع

== ==